الأمم المتحدة

S/PRST/2013/7

مجلس الأمن

Distr.: General
6 June 2013
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٩٧٥ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بشأن نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالمؤتمر المعني بالصومال، الذي عقد في لندن في ٧ أيار/مايو، برئاسة كل من رئيس الصومال ورئيس وزراء المملكة المتحدة. ويؤيد المجلس البيان الصادر عن المؤتمر تأييدا كاملا. وقد شدد المجتمع الدولي خلال المؤتمر على دعمه للحكومة الاتحادية الصومالية ولخططها الرامية إلى تعزيز قواتها المسلحة وأجهزتها الشرطية، وإعادة بناء قطاع العدل، وتحسين الإدارة المالية العامة. ويعرب المجلس عن امتنانه لتعهدات الإعانة التي أعلنت عنها الدول الأعضاء في لندن.

”ويرحب المجلس ببدء عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه، ويكرر تأكيد دعمه للسيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام. ويشدد المجلس على أهمية أن تحقق البعثة وجودها القوي على وجه السرعة في مقديشو وخارجها، بسبب الحاجة الملحة إلى دعم حكومة الصومال في خطتها لإحلال السلام وتحقيق المصالحة، ويعرب عن التزامه بدعم الأمين العام في هذا الصدد. ويعرب المجلس عن أهمية تقديم البعثة الدعم لعملية سلام ومصالحة بقيادة صومالية. ويحيط المجلس علما بإغلاق مكتب الأمم المتحدة السياسي السابق للصومال، ويتوجه بالشكر إلى السيد ماهيغا، الممثل الخاص السابق للأمين العام، وإلى جميع موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، على الخدمات التي قدموها إلى الصومال.

060613 060613 13-35619 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويكرر المجلس تأكيد توقعه بأن تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بعثة متكاملة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويشدد المجلس على دور البعثة في دعم حكومة الصومال في تنسيق الدعم الدولي، ويدعو الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، إلى التعاون في هذا الصدد.

”ويرحب المجلس بالالتزام الدولي المستمر تجاه الصومال. وفي هذا السياق يرحب المجلس باعتزام الاتحاد الأوروبي عقد مؤتمر بشأن الصومال في بروكسل في أيلول/سبتمبر. وسيساعد المؤتمر على تحقيق مكاسب سلام ملموسة من أجل جميع الصوماليين، وسيُؤذِن أيضا بقيام شراكة جديدة بين الصومال والمجتمع الدولي تُعنى بإعادة البناء السياسي والتنمية الاقتصادية. ويحيط المجلس علما أيضا بالاجتماع الخاص حول الصومال الذي عُقد مؤخرا على هامش أعمال مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا.

”ويؤكد المجلس امتنانه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولشركائها الاستراتيجيين لما بذلوه من جهود، إلى جانب القوات المسلحة الصومالية، التي ما فتئت تعمل على توفير الحيّز الأمني لتحقيق تقدم على مسار السلام والاستقرار في الصومال. ويحيط المجلس علما بالبيان الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ أيار/مايو بشأن الحالة في الصومال. ويشيد المجلس بشجاعة وتضحيات جميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويعرب عن امتنانه لشعوب وحكومات البلدان المساهمة بقوات وللشركاء الاستراتيجيين. ويرحب المجلس باعتزام الأمانة العامة إجراء استعراض بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ويشدد على أهمية أن تعمل المنظمتان معا بشكل وثيق في هذه العملية.

”ويعرب المجلس عن امتنانه للدعم الدولي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك المساهمة القيمة التي قدمها الاتحاد الأوروبي في ميزانية البعثة. ويكرر المجلس طلبه إلى الجهات المانحة، الجديدة والحالية، أن تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي بوسائل منها تقديم تمويل غير مشروط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عن طريق الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا في مجال الأمن، لكنه يدرك أن هذه المكاسب هشة. ويشدد المجلس على أهمية الدعم الدولي المقدم إلى

الحكومة الاتحادية الصومالية في بناء قوات أمن تتسم بالمهنية وتخضع للمساءلة وتملك القدرات اللازمة، كجزء من نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن في الصومال، بما في ذلك إصلاح قطاع العدل، وحقوق الإنسان، وإرساء سيادة القانون.

”وما زال القلق يساور مجلس الأمن إزاء الوضع الأمني الهش في الصومال، وإزاء التهديد الذي لا تزال تشكله حركة الشباب على السلام والأمن. ويكرر المجلس إدانته الشديدة للهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين الذين يدعمون عملية السلام والمصالحة في الصومال.

”ويكرر المجلس تأكيد أهمية قيام الحكومة الاتحادية الصومالية بمعالجة المسائل المعلقة ذات الأهمية الحيوية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في الصومال، بما في ذلك: المصالحة السياسية؛ وإنشاء نظام اتحادي؛ وعملية استعراض الدستور والاستفتاء اللاحق على الدستور؛ وعمليات التحضير للانتخابات في عام ٢٠١٦. ويشدد المجلس على أهمية التشارك الفعال بين بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية حول جميع هذه المسائل. ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى إدماج المرأة بشكل كامل في جميع العمليات السياسية.

”ويؤكد المجلس احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. ويشدد المجلس على أهمية الحوار البناء بين الحكومة الاتحادية الصومالية والإدارات المحلية والإقليمية. وفي هذا الصدد، يحيط مجلس الأمن علما بإعادة فتح باب الحوار بين الحكومة الاتحادية الصومالية و ”صوماليلاند“ في أنقرة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويشجع مجلس الأمن على استمرار التزام الأطراف بالحوار.

”ويشدد المجلس على أهمية تنمية العلاقات السلمية والتعاونية بين دول المنطقة. ويحيط المجلس علماً بجهود حكومة الصومال الرامية إلى إعادة بناء علاقات حسن الجوار من أجل تعزيز الأمن الجماعي. ويحيط المجلس علما بالبيان الذي صدر في ٢٢ أيار/مايو عن مؤتمر القمة الثاني والعشرين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عُقد في أديس أبابا. ويشاطر المجلس الهيئة مخاوفها بشأن الحالة في كيسمايو، ويدعو في هذا السياق جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال قد تهدد السلام والاستقرار في الصومال. ويرحب المجلس بالتزام الحكومة الاتحادية الصومالية بقيادة جهود المصالحة في مناطق جوبا، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجهات الفاعلة المناسبة الأخرى. ويعرب المجلس عن عزمه على إبقاء الوضع قيد الاستعراض.

”ويؤكد المجلس ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي مساعدات إنسانية منسقة بشكل جيد ومقدمة في الوقت المناسب وبصورة مستمرة للملايين من الصوماليين الذين ما زالوا في حاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية الضرورية لإنقاذ الأرواح؛ ومساعدات إنمائية تركز على استعادة سبل كسب الرزق وبناء قدرة المجتمع على التحمل، وذلك لدعم انتقال الصومال إلى السلام المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة.

”ويعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار جميع أطراف النزاع في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك التقارير التي تشير إلى انتهاكات وتجاوزات جسيمة ضد الأطفال. ويعرب المجلس أيضا عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بقيام جماعات مسلحة منظمة وبعض أعضاء القوات المسلحة الصومالية بارتكاب أعمال عنف جنسي ضد الأشخاص المشردين داخليا. ويدعو المجلس حكومة الصومال إلى كفالة المساءلة الكاملة لجميع مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان ومرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويرحب المجلس بقيام الحكومة الاتحادية الصومالية، على هامش أعمال المؤتمر المعني بالصومال، بتوقيع بيان مشترك مع الأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي في الصومال. ويشدد المجلس على أهمية التنفيذ الكامل والسريع لهذه الالتزامات، بما في ذلك زيارة فريق الخبراء والتوصيات اللاحقة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها. ويرحب المجلس بالتزام الحكومة الاتحادية الصومالية بوضع حد لجرائم قتل الأطفال وتشويههم، وإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل أطراف الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أهمية التنفيذ الكامل والسريع لخطتي العمل اللتين وقعت عليهما حكومة الصومال.

”ولا يزال المجلس يشعر بالقلق إزاء التهديد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. ويؤكد المجلس أن المسؤولية الرئيسية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر تقع على عاتق الصومال. ويرحب المجلس بالانخفاض الكبير في عدد هجمات القرصنة الناجحة، الذي نجم عن التدابير الفعالة لمكافحة القرصنة من خلال زيادة مبادرات التعاون الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وآليات التعاون الإقليمية، ويدرك أن ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود الرامية

إلى مكافحة القرصنة، لأن هذه المكاسب يمكن أن تتراجع طالما ظلت الظروف السائدة على الساحل مواتية لأنشطة القرصنة في البحر. ويشجع مجلس الأمن حكومة الصومال على اعتماد تشريعات لمكافحة القرصنة وتنفيذها دون مزيد من التأخير.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد الحاجة الملحة إلى قيام السلطات المختصة بإجراء التحقيقات واتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية ليس فقط ضد القراصنة المشتبه فيهم المقبوض عليهم في عرض البحر وإنما أيضا ضد كل من يحرّض على عمليات القرصنة أو يقوم عمدا بتيسيرها، بما في ذلك الشخصيات البارزة في الشبكات الإجرامية الضالعة في أعمال القرصنة، التي تقوم بصورة غير مشروعة بالتخطيط لمثل هذه الهجمات أو تنظيمها أو تيسيرها أو تمويلها أو التي تستفيد منها. ويُبقي المجلس قيد الاستعراض إمكانية تطبيق جزاءات محددة الأهداف ضد هؤلاء الأفراد أو الكيانات إذا استوفوا معايير الإدراج في القائمة على النحو الوارد في الفقرة ٨ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

”وسيُبقي أعضاء مجلس الأمن الحالة قيد الاستعراض الدقيق“.